٢٧ - عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

المداولات الأوّلية

المقرر المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٢٤):
بيان من الرئيس

في الجلسة ٢٩٢٤ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات سابقة، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون ''عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة''.

وبعد إقرار جدول الأعمال، أفاد الرئيس (فنلندا) بأنه خُوِّل، بعد إجراء مشاورات بين أعضاء المجلس، بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس [١]:

يلاحظ أعضاء مجلس الأمن مع الارتياح أن الأمم المتحدة قد أدّت في الأعوام الأخيرة دوراً متزايد الأهمية والنشاط في استعادة السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما، وقد أصبحت عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة أداة قيمة في تيسير تسوية المنازعات الدولية. كما أسهمت عمليات حفظ السلام الناجحة التي جرت مؤخراً، من جانبها، في تعزيز مركز الأمم المتحدة وفعاليتها.

ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ ارتياحهم لتزايد دعم المجتمع الدولي لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ولا سيما لاشتراك عدد متنام من الدول الأعضاء في تلك العمليات. ويشيد أعضاء المجلس بالأمين العام وموظفيه لجهودهم التي لا تكل في تسيير تلك العمليات. كما يثنون على الدول التي وفرت الموارد اللازمة لتلك العمليات. وعلاوة على ذلك، فإنهم يثنون على قوات حفظ السلام لعملها المثالي والمتفاني في خدمة قضية السلام والأمن الدوليين.

ويرى أعضاء مجلس الأمن أن من الأهمية بمكان أن تتوفر الموارد الكافية للإعداد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ووزعها والحفاظ عليها. ومن باب أولى ينبغي التشديد على ذلك في ضوء التحديات الجديدة المرتقبة. ويحث أعضاء المجلس الدول الأعضاء على اتخاذ مواقف إيجابية وسريعة من الطلبات التي يقدمها الأمين العام من أجل الحصول على مساهمات بموارد مالية وبشرية ومادية في هذه العمليات. ويؤكد أعضاء المجلس أنه يجب أن يكون الشروع في هذه العمليات ومواصلتها على أساس مالي سليم ومضمون، ويشددون على أهمية دفع الأنصبة المقررة كاملة وفي حينها. وفي الوقت نفسه، يؤكدون وجوب تخطيط هذه العمليات وإدارتها بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة.

ويؤكد أعضاء مجلس الأمن أيضاً أهمية الدعم السياسي من قبل جميع الدول الأعضاء، وخاصة الأطراف المعنية، لأنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وللإجراءات التي يتخذها الأمين العام في إدارة تلك العمليات. وهم يؤكدون أن أية عملية لحفظ السلام هي تدبير مؤقت أساساً، القصد منه تيسير فض النزاعات والمنازعات؛ فولايتها لا تتجدد تلقائياً. ولا ينبغي أبداً فهم حفظ السلام على أنها بديل للهدف النهائي: وهو التوصل على وجه السرعة إلى تسوية عن طريق التفاوض. وفي هذا الضوء، سيواصل أعضاء المجلس دراسة ولاية كل عملية دراسة دقيقة، وتغييرها، عند الاقتضاء، استجابة للظروف السائدة.

وإن أعضاء مجلس الأمن، إذ يدركون أنه لا ينبغي الاضطلاع بمبدأ حفظ السلام إلاّ بموافقة البلدان المضيفة وأطراف النزاع، يحثون البلدان المضيفة وجميع الأطراف المعنية على المساعدة بجميع الوسائل في وزع وأداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصورة ناجحة ومأمونة وتيسير تحقيق ذلك، كي يتسنى لها الوفاء بولاياتها، بما في ذلك التبكير بإبرام اتفاقات حالة القوات مع الأمم المتحدة وتوفير دعم مناسب للهياكل الأساسية.

ومما يشجع أعضاء مجلس الأمن الإنجازات التي حققتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مؤخراً. وإن أعضاء مجلس الأمن، إذ يضعون في اعتبارهم المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتق مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يعربون عن تصميمهم على مواصلة العمل المشترك وبالتعاون مع الأمين العام لمنع النزاعات الدولية وحلها. وما زال أعضاء المجلس مستعدين للنظر في بدء عمليات جديدة لحفظ السلام حسبما وكلما اقتضت ذلك مصلحة السلام والأمن الدوليين وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

[١] S/21323.

٢٨ - مسؤولية مجلس الأمن عن حفظ السلام والأمن الدوليين

المقرر المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٤٦): بيان من الرئيس

اجتمع مجلس الأمن لأول مرة على مستوى رؤساء الدول والحكومات؛ في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، في الجلسة ٣٠٤٦، وقد أدرج في جدول أعماله البند المعنون ''مسؤولية مجلس الأمن عن حفظ السلام والأمن الدوليين''.

وبعد إقرار جدول الأعمال، أدلى رئيس المجلس (المملكة المتحدة) ببيان استهلالي، أفاد فيه بأن المجلس يواجه تحديات جديدة وأنه ينبغي له أن يأخذ منحى جديد في التصدي لها. ولاحظ أن وجود هذا العدد الكبير من رؤساء الدول والحكومات إنما يبين الأهمية التي يعلقونها على الأمم المتحدة والتزامهم بمُثُلها. وحدّد أربعة أهداف لهذه الجلسة. أولها، أن الجلسة تشير إلى نقطة تحوّل في العالم وفي الأمم المتحدة. فعلى المسرح العالمي، شهد العالم نهاية الحرب الباردة، مما يقدم فرصاً هائلة لكنه يحمل في طياته أيضاً أخطاراً جديدة. وفي الأمم المتحدة، هناك فرصة أمام أعضاء المجلس لتقديم دعمهم الكامل للأمين العام الجديد في الاضطلاع بولايته. وثانيها، أن أعضاء المجلس ينبغي أن يؤكدوا من جديد التزامهم بمبدأ الأمن الجماعي، وبحل المنازعات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يرسل المجلس إشارة واضحة بأننا عازمون على التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، وذلك من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وثالثها، أنه ينبغي لأعضاء المجلس النظر من جديد في الوسائل التي يمكن بها توطيد الأمن الجماعي من خلال الأمم المتحدة، والنظر في أفضل طريقة لتطويرها وتحديثها. وينبغي إجراء مراجعة شاملة لجميع الوسائل المتاحة لهم: كالإجراءات الوقائية لتجنب الأزمات؛ وصنع السلام، لاستعادة السلام من خلال الدبلوماسية؛ وحفظ السلام، للحدّ من التوترات وتوطيد الجهود لاستعادة السلام. وفي جميع هذه المساعي، فإن دور الأمين العام، في رأيه، حيوي. ورابعها، أنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يلزموا أنفسهم من جديد بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين من خلال تعزيز تدابير تحديد التسلح. وهو يرى أن دور الأمم

المتحدة، في هذا المجال – ليس مجلس الأمن فقط، بل المنظمة بأكملها – هو دور متعاظم الأهمية. وأكد كذلك على أنهم وإن كانوا يجتمعون للنظر في المسؤوليات المحددة لمجلس الأمن، فإن النواحي الأوسع نطاقاً المثيرة لقلق المجتمع الدولي ماثلة في أذهانهم. ولاحظ أنه من دون التنمية الاقتصادية والازدهار، لا يمكن تحقيق سلام واستقرار دائمين. كما أنّه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة إلّا بضمان أحوال استقرار الأمن والسلام [١].

وبدأ الأمين العام المناقشة، فأعرب عن ترحيبه بهذه الجلسة التاريخية، واقترح أن يجتمع المجلس على مستوى القمة بشكل دوري، وذلك لتقييم الحالة في العالم. ولاحظ أنه في حين أن ملامح النظام العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة لا تزال في طور التكوين، فقد تم فعلاً تعلم دروس عديدة. فإدخال الديمقراطية على المستوى الوطني قد أملى عملية مقابلة على المستوى العالمي؛ وعلى كلا المستويين يهدف ذلك إلى سيادة القانون. وهناك حاجة إلى تطوير طرق جديدة للحيلولة دون نشوب منازعات داخلية ومجابهات بين الدول. فسيادة الدولة بدأت تأخذ معنى جديداً؛ إذ يضاف إلى بعدها المتعلق بالحقوق بعداً يتعلق بالمسؤولية. والأمن الجماعي لا يمكن أن يقوم إلاّ على أساس الثقة الجماعية وحسن النية – الثقة في المبادئ التي تحكمه، وحسن النية في الوسائل التي يُسعى بها إلى ضمانه. ومع نهاية الحرب الباردة، بات من المهم تجنب نشوب أو اندلاع منازعات جديدة تنطوي على مطالبات تحررية وحدوية وصراعات إثنية، وحروب قبلية، ومنازعات حدودية. وأكّد أهمية الاشتراك في الدبلوماسية الوقائية لتحديد مناطق النزاع المحتملة وحسم الأزمات قبل أن تتدهور إلى مجابهات مسلحة [٢].

ولاحظ رئيس فرنسا أن الوقت يشهد أزمات تتصف بالحروب، والنزوح الجماعي وانفراط عقد الدول، والإرهاب، وأن الحاجة تدعو إلى استجابة عالمية تتمثل فيما يلي: إيجاد الأدوات اللازمة لهذا العمل العالمي الشامل؛ وضمان الأمن الجماعي؛ وإيجاد أشكال تضامن جديدة. ففيما يتعلق بأدوات العمل العالمية من الضروري في اعتقاده توسيع الوسائل المتوفرة لمجلس الأمن من أجل التدخل. ودعا إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ والتقيد العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واعتماد اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية. وفيما يتعلق بالأمن الجماعي، يرى أنه سيتعرض إلى الخطر بسرعة ما لم تتهيأ الظروف التي تسانده. وقال إن فرنسا، من ناحيتها، تود أن تضمن فعالية أكبر لعمليات حفظ السلام. ولتحقيق هذا الغرض، أعلن أن فرنسا على استعداد لأن تتيح للأمين العام كتيبة تضم ١ ٠٠٠ رجل يمكن نشرها في أي وقت، خلال ٤٨ ساعة. ولاحظ أن القيام بعمليات نشر كهذه تتطلب مشاركة لجنة الأركان العسكرية، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. كما أكّد الحاجة إلى تطوير الدبلوماسية الوقائية، وأضاف أن أعضاء المجلس ينبغي أن يزودوا الأمين العام بانتظام بمعلومات عن الأمن الدولي وأن يفوّضوه في إقامة اتصالات منتظمة مع رؤساء المنظمات الإقليمية، وفقاً للفصل الثامن من الميثاق. ولاحظ أخيراً، أنه لا يمكن تصور الأمن من الناحية العسكرية فقط: إذ أن له جانباً اقتصادياً. وأوصى، تبعاً لذلك، بعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية من شأنه أن يجدد التفكير في التنمية ذاتها وأن يبرز البعد الإنساني في هذه الأمور [٣].

وأثنى رئيس إكوادور على الإعلان الذي قدّمه قبل بضع ساعات رئيسا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن استعدادهما للقضاء على أنواع معينة من القذائف النووية والحد من مخزوناتهما من أنواع الأسلحة الاستراتيجية الأخرى، وذلك كخطوة كبيرة على طريق نزع السلاح. بيد أنه يرى أن الأخطار غير العسكرية بالنسبة للأمن قد ازدادت، وهو يؤيد في هذا الصدد اقتراح رئيس فرنسا الداعي إلى عقد مؤتمر قمة للتنمية الاجتماعية [٤].

ولاحظ ملك المغرب أن المجلس لم يكن دائماً قادراً على الاضطلاع بمهامه في ميدان الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ولا سيما بموجب الفصل السادس من الميثاق. إذ كان المجلس مشلولاً معظم الوقت بسبب الحرب الباردة، الأمر الذي تجلى في المجلس في ممارسة حق الفيتو من جانب دول عظمى من هذا المعسكر أو ذاك. وللسبب ذاته، فقد وجد المجلس نفسه عاجزاً عن إيجاد حلول مرضية للمنازعات الإقليمية، التي كان لها عواقب ضارة في الساحة الدولية. وشدّد على أهمية الحوار والوساطة من أجل تحقيق تسوية سلمية للمنازعات، وحثّ على منح الأمين العام جميع وسائل الدبلوماسية الوقائية للحيلولة دون انزلاق الخلافات إلى منازعات مسلحة. وأعرب عن شكه، من ناحية أخرى، في أن تصبح أحكام الميثاق المتعلّقة بالأمن الجماعي قابلة للتطبيق ما لم تحترم جميع البلدان القانون الدولي احتراماً كاملاً وما لم يتحقق مبدأ المساواة بين الدول. وفي رأيه أن تدعيم أجهزة الأمم المتحدة ودورها في حفظ السلام والأمن الدوليين إنما يتطلب النظر بجدية في مسائل نزع السلاح. وذكر في الوقت ذاته، أن التخلف في التنمية هو أكبر تهديد للسلام والأمن العالميين [٥].

وشدّد رئيس الاتحاد الروسي على الحاجة والفرصة المتاحتين لإجراء تخفيضات جذرية في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والأسلحة النووية التكتيكية؛ والحدّ من التجارب النووية بل وإيقافها؛ وتخفيض الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة؛ وإعمال الاتفاقات الدولية المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية؛ وتعزيز الحواجز التي يمكن الاعتماد عليها أمام انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقال إن الاتحاد الروسي على وعي كامل بمسؤوليته عن جعل كمنولث الدول المستقلة عامل استقرار في العالم، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإن دول الكمنولث المشتركة تشاطر وجهة النظر القائلة بأن الأسلحة النووية هي جزء لا يتجزأ من قوات الكمنولث الاستراتيجية، التي هي تحت قيادة واحدة وإشراف موحّد. وأعرب عن ترحيبه بجهود المنظمة المتزايدة لتعزيز الاستقرار العالمي والإقليمي وإقامة نظام عالمي ديمقراطي على أساس المساواة بين جميع الدول. وأضاف قائلاً إن الاتحاد الروسي على استعداد للاستمرار في الشراكة مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، ولاحظ أن المناخ في أنشطة هذه الهيئة هو مناخ يفضي إلى العمل التعاوني البنّاء. وأعرب عن مشاطرته وجهة النظر القائلة بوجود حاجة إلى آلية خاصة للاستجابة السريعة وذلك لضمان السلام والاستقرار. وفي رأيه أنه يمكن جعل هذه القوات جاهزة للعمل على وجه السرعة في مناطق الأزمات بمجرد اتخاذ مجلس الأمن القرار اللازم. وأعرب أيضاً عن استعداد بلده القيام بدور عملي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمساهمة في دعمها لوجستياً. وبالإضافة إلى هذا، أكّد أن بلده يدعم الخطوات المتخذة في سبيل توطيد سيادة القانون في جميع أنحاء العالم [٦].

---

[١] S/PV.3046، الصفحات ٢ – ٧.

[٢] المرجع نفسه، الصفحات ٨ – ١٢.

[٣] المرجع نفسه، الصفحات ١٣ – ٢٢.

[٤] المرجع نفسه، الصفحات ٢٣ – ٣١.

[٥] المرجع نفسه، الصفحات ٣٢ – ٤١.

[٦] المرجع نفسه، الصفحات ٤١ – ٤٨.

ولاحظ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن نهاية الحرب الباردة قد بثّت حياة جديدة في المنظمة، على نحو ما تجلى في أحداث السنة المنصرمة: فقد شهد العالم الأمم المتحدة بُعثت فيها الحياة من جديد ودخلت مضمار العمل وذلك بوقوف المجلس ثابتاً أمام العدوان، ومن أجل المبادئ المكرّسة في الميثاق. وأكّد أنه يمكن للمنظمة أن تعتمد على دعم بلده الكامل في هامة التعجيل بإنعاش وبناء أمم متحدة قوية فعّالة. وقال إن الولايات المتحدة تتطلع إلى الأمين العام ليقدم إلى مجلس الأمن توصياته من أجل ضمان حفظ السلام وصنع السلام بكفاءة وفعّالية ومن أجل تعزيز الدبلوماسية الوقائية، كما تتطلع إلى استكشاف هذه الأفكار سوياً. وأعرب عن مشاطرته رأي الآخرين المتعلّق بأهمية حظر استعمال الأسلحة الكيميائية، والتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، أشار إلى الخطوات التي أعلن عنها من طرف واحد لتخفيض ترسانة بلده من الأسلحة النووية، وأضاف أن الولايات المتحدة على استعداد للمضي قدماً في إجراء تخفيضات متبادلة في الأسلحة. ولاحظ أنه على الرغم من أن تهديد الحرب النووية العالمية هو الآن أبعد ما يكون عنه في أي وقت مضى في العصر النووي، فإن شبح التدمير الشامل ما برح حقيقياً جداً، وبخاصة مع استمرار بعض الدول في محاولة الوصول إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها. وأشار إلى انتصار الأمم المتحدة في حرب الخليج كشاهد على مهمتها: وهي أن الأمن هو مسؤولية مشتركة. وأكّد أنّ التقدم لم يتحقق إلاّ بالعمل المشترك كما هو الحال بالنسبة لجميع المسائل الملحّة التي تواجهها. وحثّ أعضاء المجلس، في هذا الصدد، على التعامل بحزم مع الأنظمة المارقة، وعند الضرورة بفرض جزاءات أو باتخاذ تدابير أشدّ لإرغامها على التقيد بمعايير السلوك الدولي. وشدّد على أن الإرهابيين ومن يرعاهم من الدول يجب أن يعلموا أنه ستترتب عواقب خطيرة في حال انتهاكهم القانون الدولي. وأكّد أن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون هي لبنات السلام والحرية. ولاحظ في الختام أنه ربما كان في المستطاع لأول مرة منذ إنشاء الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو النظر إلى الميثاق على أنه وثيقة حية تتنفس. وأضاف أن هامة الدول الأعضاء هي جعل هذه الوثيقة قوية ومتينة عن طريق زيادة التفاني والتعاون [٧].

وذكر رئيس فنزويلا، أن الأمم المتحدة اضطرت، بسبب ظروف تأسيسها، إلى التضحية بالمساواة في السيادة من أجل تنظيم السلام والقيام بولايتها. فحق الفيتو هو في رأيه سلطة غير عادية وفعّالة جداً لضمان بقاء المنظمة؛ وبغير هذه السلطة فإن الأمم المتحدة قد تلقّى نفس المصير الذي لاقته عصبة الأمم. أما الآن وقد تلاشت تلك الأخطار، فهو يعتقد أنه ينبغي للمنظمة أن تستعيد المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه شرعيتها: ألا وهو المساواة في الحقوق والواجبات. وأضاف قائلاً في هذا الصدد إن مجلس الأمن ذاته يعكس الحقائق السياسية على نحو ما كانت عليه في نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا يعكس الحقائق الراهنة. وحدد أولويات أخرى عديدة للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، ومن هذه الأولويات الحاجة إلى تعزيز المنظمات الإقليمية في علاقة عملية مع المنظمة. وثمة أولوية أخرى وهي التصدي لتحدي نزع السلاح. فهو لا يرى هذه المهمة على أنها حصراً مسؤولية الذين جابهوا بعضهم بعضاً خلال الحرب الباردة. بل هي مسؤولية جماعية تنطوي على إيجاد الضمانات والضوابط من قبل المجتمع الدولي. وأعرب بالإضافة إلى ذلك عن مشاطرته وجهة نظر الآخرين فيما يتعلق بالحاجة إلى عقد مؤتمر قمة للتنمية الاجتماعية، وذلك لمعالجة مسألة التخلف في التنمية [٨].

ولاحظ مستشار النمسا الاتحادي الشراكة الجديدة في المسؤولية العالمية التي يشارك فيها أعضاء مجلس الأمن – الدائمون منهم وغير الدائمين على حد سواء – مما مكن المجلس من اتخاذ عدد من المواقف بالإجماع بالنسبة لبعض أخطر المسائل وأكثرها تعقيداً. وأضاف قائلاً إنه يتعين على المنظمة وأمينها العام ومجلس الأمن فيها التصرف كعوامل مساعدة على التغيير السلمي البنّاء. وقال إنه يرى أربع مسائل رئيسية في هذا السياق وهي: تعزيز دور الأمم المتحدة في صنع السلام وحفظ السلام؛ والحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح وتحديد التسلّح، بما في ذلك إزالة أسلحة الدمار الشامل؛ وأهمية حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، والعمليات الديمقراطية بالنسبة للتنمية والازدهار والسلام؛ والحاجة إلى اتخاذ تدابير فعّالة إزاء الفقر لإقامة أساس دائم من الاستقرار والأمن في العلاقات الدولية. ولاحظ أن بعض الأزمات الأخيرة قد أوضحت الحاجة الملحّة إلى رد الفعل المبكر على النزاعات المحتملة. وفي رأيه أنه لا بد من المضي في تطوير الدبلوماسية الوقائية من طرف الأمين العام، ومن طرف مجلس الأمن حيث يكون ذلك مناسباً. واقترح في هذا الصدد أن نشر أفراد حفظ السلام في وقت مبكر، ربما بناءً على طلب من أحد طرفي النزاع، قد يساعد في احتواء النزاع ويسهل عملية التفاوض والتوصل إلى حل وسط قبل اندلاع الأعمال العدائية. وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأنه لا بد لمجلس الأمن في أن ينظر في إمكانية اتخاذ تدابير وقائية من هذا النوع. كما أشار إلى هدف الميثاق المتمثل في إعمال السلام المتعدد الأطراف وإقامة نظام فعّال للأمن الجماعي العالمي. ورأى أن مجلس الأمن قد اتخذ خطوة هامة في هذا الاتجاه عندما فوّض ائتلافاً من الدول باستخدام جميع الوسائل الضرورية لإعمال قراراته الملزمة. واقترح أن الخطوة الأخرى هي إلقاء نظرة جديدة على المادة ٤٣ من الميثاق. ففيما يتعلق بمسألة تحديد التسلّح، وعدم الانتشار، ونزع السلاح، وهذا ما يعتبره إحدى أهم مهام المجلس في المستقبل، وقد أعرب عن اعتقاده بأن المادة ٢٦ من الميثاق تقدم برنامجاً ممتازاً بالنسبة للإجراءات في المستقبل. وأكد أن حماية حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق الأقليات الإثنية، لها أثر هام في تطوير العلاقات السلمية بين الدول، ولاحظ أن الأمين العام قد حدد هذه المسائل بحق على أنها من مجالات الأولوية بالنسبة لأعمال المنظمة في المستقبل [٩].

ولاحظ رئيس وزراء بلجيكا أن من بين أهم المهام التي تواجهها المنظمة، ثلاث مهام يمكن تنفيذها من خلال الوسائل المتاحة لها وهي: التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية؛ وتوسيع سلطات الأمين العام ومجلس الأمن في مجال المبادرات والتحقيقات؛ وتعزيز كفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. أما فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية، فهو يعتقد أنه ينبغي أن تشترك بشكل منتظم في أعمال مجلس الأمن. وهو يرى أنه من المشجع أن المجلس قد أشار على الدوام في قراراته المتعلقة بأزمة يوغوسلافيا إلى تدخل الجماعة الأوروبية، وكذلك إلى الجهود المبذولة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وفيما يتعلق بالحيلولة دون نشوب المنازعات، أكد أهمية قيام الأمين العام بممارسة حقه كاملاً في اتخاذ المبادرات. وأضاف قائلاً إنه يتعين على الأمين العام أن يستحدث أنواعاً جديدة من الدبلوماسية؛ وأنه يتعين عليه قبول

[٧] المرجع نفسه، الصفحات ٤٩ – ٥٥.

[٨] المرجع نفسه، الصفحات ٥٥ – ٦٠.

[٩] المرجع نفسه، الصفحات ٦١ – ٦٧.

مخاطر جديدة لمواجهة تحديات مثل الإرهاب، وتكرر الحروب الأهلية، واندلاع المنازعات الدولية المتصلة بانتهاك حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، أكد الحاجة إلى ضمان توفر الأموال فوراً منذ اللحظة التي يقرر فيها المجلس الشروع في عملية لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، يقترح بلده إنشاء احتياطي في الميزانية، كما أنه يحبذ بشكل إيجابي ندب قوات ومراقبين للأمم المتحدة توطئة لاحتمال نشرهم ضمن عمليات حفظ السلام هذه [١٠].

ورحب رئيس وزراء الرأس الأخضر بقيام المجلس، مع انتهاء الحرب الباردة، ببلورة نهج جديد لعمله قوامه التعاون وبخاصة فيما بين أعضائه الدائمين. وقال إن هذا التعاون مكّن المجلس من أن يساعد، من خلال المفاوضات، في تسوية صراعات طويلة الأمد في أجزاء كثيرة من العالم، وفي اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لصد العدوان على الكويت واستعادة الكويت لاستقلالها وسيادتها. وأعرب عن اقتناعه بضرورة زيادة تعزيز العهد الجديد من التعاون الايجابي في المجلس ليتسنى تنفيذ نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق تنفيذاً تاماً ومنتظماً. وقال إن الأمم المتحدة، يجب عليها، حسب رأيه، أن تتصرف – على نحو ما ينص عليه الميثاق – باعتبارها حارساً لأمن الأمم، وخاصة البلدان الصغيرة، ومصدراً حفازاً للعمل من أجل تغليب حكم القانون في العلاقات الدولية. ذلك أن الإجراءات والقرارات التي اتخذها المجلس في العامين الأخيرين قد أنعشت الآمال حسب رأيه في هذا الصدد. وهو إذ يشدّد على ضرورة أن يتصرف المجلس بطريقة تعزز مصداقيته الدولية وسلطته الأخلاقية، يؤكد أن عليه أن يسعى إلى التوصل إلى قراراته بتوافق الآراء وتجنب الانتقائية في تنفيذ قراراته. وأبرز الدور الهام المنوط بالأمين العام بموجب الميثاق فيما يتعلق بمساعدة مجلس الأمن في جهوده لصنع السلام، حيث إن الأمين العام هو الذي ينبه المجلس إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد السلام والأمن الدوليين، فقال إنه يشجع الأمين العام على استعمال هذه الصلاحية. بيد أنه يلاحظ أن تدابير مجلس الأمن وحدها لا تضمن الاستقرار الدائم للأمم ولا تكبح الصراعات الإقليمية. وقال إن دور المجلس لن يتيسر إلّا متى تم التصدي على النحو السليم للأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار. وهو يرى بالتالي، أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تكون مستعدة للجمع بين جهود المجلس وجهود مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، عموماً، للمساعدة في إيجاد حلول للفقر، وتخلف النمو والمشاكل الاجتماعية؛ وقال إنه يؤيد بقوة المبادرات الداعية إلى عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية [١١].

وأعرب رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين عن آراء حكومته بشأن نوع النظام الدولي الجديد الذي ينبغي إنشاؤه والذي سيساعد على تحقيق السلام والتنمية في العالم. فقال إن النظام الدولي الجديد ينبغي له أن يشمل العناصر التالية: أن يقوم على أساس المبدأين المكرّسين في الميثاق، وهي الاحترام المتبادل لتساوي الدول الأعضاء في السيادة، وعدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. وينبغي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية أن تحترم على نطاق العالم بأسره على ألّا يخرج ذلك عن حدود سيادة كل بلد. فليس من المناسب ولا من المجدي المطالبة بأن تتخذ جميع البلدان من معايير حقوق الإنسان المعمول بها في بضعة بلدان مقياساً يقاس عليه. وينبغي ألّا تستخدم قضايا حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وينبغي التوصل إلى نزع حقيقي للسلاح على نحو منصف ومعقول وشامل ومتوازن. وينبغي للبلدان التي توجد بحوزتها أكبر ترسانات الأسلحة النووية والتقليدية أن تكون هي أول من ينهض بالمسؤوليات الخاصة الواقعة عليها في مجال نزع السلاح. وأخيراً، ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً يتسم بمزيد من الفعالية في حفظ السلام في العالم والنهوض بالتنمية، وفي المساعدة على إنشاء نظام دولي جديد. وأعرب في خاتمة كلمته عن استعداد الصين للتعاون مع أعضاء المجلس الآخرين ليتسنى توسيع المجالات المتوصل إلى توافق آراء بشأنها، وتوسيع دعمها للعمل الذي يقوم به الأمين العام [١٢].

ورحب رئيس وزراء الهند بالدور الفعّال الجديد لمجلس الأمن وقال إنه يعزو ذلك إلى الانسجام القائم بين أعضائه الدائمين. بيد أنه شدّد على أنه في تفسير الميثاق، الذي هو حجر الأساس الذي يستند إليه دور مجلس الأمن، وفي تفسير أي إجراءات يتخذها مجلس الأمن، ينبغي الانطلاق من إرادة الجماعة لا الانقياد لآراء البعض أو أهوائهم. وقال إنه يعتبر أن من الأهمية بمكان توسيع نسبة التمثيل في مجلس الأمن بما يكفل السلطة المعنوية للمجلس وفعاليته السياسية. وشدّد على ضرورة أن يتوقع المجلس ما يترتب على قراراته من نتائج، ويتخذ إجراءات سريعة لمعالجة ما قد يترتب على تنفيذها من مشاكل في بلدان ثالثة. ولاحظ أن جزاءات اقتصادية ضد بلد ما، ربما يترتب عليها أثر كبير لدى الشركاء التجاريين لهذا البلد. وأعرب عن إدراكه التام لالتزامات الدولة بحماية حقوق الإنسان، وقال إن ثمة حاجة إلى تحديد البرامترات التي توفق بين الدفاع عن الوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان. وأوضح أنه يؤيد تماماً ما أعرب عنه بعض القادة من مخاوف من الخطر الذي يمثله انتشار الأسلحة النووية على السلام والأمن الدوليين. وأضاف قائلاً إن مسألة الانتشار النووي أخذت بعداً جديداً. ذلك أن المشكلة لم تعد مجرد احتمال حيازة تلك الأسلحة من قبل دول قاربت على حيازتها تعد على أصابع اليد، وإنما أصبحت احتمال فقدان السيطرة على الترسانات النووية وانتشار الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم عبر وسائل وأساليب شتى. واستدرك قائلاً إن النتائج المنشودة لن تحققها تدابير تتخذ على سبيل الوقاية أو العقاب بصورة انتقائية، بل لا بد من نهج شامل يسنده توافق آراء دولي جديد. وقال إن تحقيق فعالية هذا النظام العالمي لعدم الانتشار تحتم أن يكون نظاماً عالمياً وشاملاً وغير تمييزي ومرتبطاً بهدف نزع السلاح النووي الكامل [١٣].

ولاحظ رئيس وزراء اليابان أن هناك ثلاث مسائل رئيسية تواجه الأمم المتحدة في استجابتها للآمال المعقودة على الدور الذي ستؤديه في المستقبل في مجالي تحقيق السلام وحفظه. وقال إن هذه القضايا تتمثل، حسب رأيه، في مدى قدرة الأمم المتحدة على التكيف مع التغييرات المستجدة في هذه الحقبة التاريخية؛ والسبل الكفيلة بتحسين فعاليتها في جهود حفظ السلام وصنع السلام؛ والسبل الكفيلة بضمان قاعدة مالية سليمة تمكنها من الاضطلاع بتلك الجهود. وأكد في معرض حديثه عن المسألة الأولى ضرورة أن تطور الأمم المتحدة نفسها بنفسها أثناء تكيفها مع العالم المتغير. ويضاف إلى ذلك أنه لما كان لمجلس الأمن موقع مركزي في الجهود التي تبذلها المنظمة لحفظ السلام والأمن الدوليين، فإنه لا بد من أن يتجه التفكير نحو تكييف مهامه، وعضويته وغير ذلك من الجوانب بما يعكس واقع العصر الجديد بقدر أكبر. وقال إنه يشاطر الآخرين وجهات نظرهم بشأن أهمية أنشطة حفظ السلام، وشدّد بالإضافة إلى ذلك على الحاجة إلى تعزيز مهام الأمم المتحدة في مجال منع

[١٠] المرجع نفسه، الصفحات ٦٨ – ٧٥.

[١١] المرجع نفسه، الصفحات ٧٦ – ٨٥.

[١٢] المرجع نفسه، الصفحات ٨٦ – ٩٤.

[١٣] المرجع نفسه، الصفحات ٩٥ – ١٠٢.

الصراعات. فمن الأهمية بمكان، حسب رأيه، أن تتاح للأمين العام المعلومات الكافية بشأن التوترات التي ربما تستفحل بحيث تتحول إلى صراعات دولية باعتبار أن الأمين العام يؤدي دوراً حاسماً في جهود الوساطة والمساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة. ووجّه في هذا الصدد الانتباه إلى اعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الإعلان المتعلق بتقصّي الحقائق الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ميدان صون السلام والأمن الدوليين. وشدّد في معرض حديثه عن الحاجة إلى قاعدة مالية سليمة على أن من الأهمية بمكان أن يتوفر لمرحلة البدء في عملية حفظ السلام ما يلزم من أموال لنشرها في كنف الأمان. وأكد أيضاً أهمية أن يتم منذ الخطوات الأولى إشراك الدول المعنية في المشاورات المتعلقة بإنشاء العملية، بما فيها الدول التي ستقدم إليها دعماً مالياً كبيراً. وأضاف قائلاً إن على الأمم المتحدة أيضاً، أن تضطلع، فيما يتعلق بضمان السلام، بدور هام في مجال تحديد التسلح ونزع السلاح. وشدّد في هذا السياق على ضرورة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية؛ والعمل سوياً من أجل التنفيذ السلس لسجل الأمم المتحدة الخاص بنقل الأسلحة التقليدية الذي أنشئ منذ ماض قريب. وقال إن مجلس الأمن، ينبغي له أن ينظر في التطورات المستجدة في هذه المجالات [١٤].

ولاحظ رئيس وزراء هنغاريا أن تجربة بلده المأساوية في الماضي ينبغي أن تشجع الدول الأعضاء على حث الأمم المتحدة على بذل قصارى جهودها للمساعدة في تحقيق التطور الديمقراطي الحر وإعمال حقوق الإنسان في كل بلد، وعدم ترك الناس يصارعون بمفردهم من أجل تقرير المصير. وقال إن بلده بوصفه عضواً في المجلس، يود أن يكفل ترجمة فلسفة الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام إلى تدابير ملموسة وفعّالة. وهو يشيد في هذا الصدد، بما تم اتخاذه في العام السابق، تحت سلطة مجلس الأمن، من إجراءات من أجل تحرير الكويت: فقد أقام هذا العمل الدليل على أن باستطاعة المجتمع الدولي أن يتخذ، من خلال مجلس الأمن، وعلى النحو المبين في الميثاق، إجراءات لصنع السلام، وأن يتصدى للصراعات المحلية لما فيه صالح الأمن الجماعي. وسلط الأضواء على قيام المجلس بإطلاق عملية إنسانية واسعة النطاق لإنقاذ أكراد العراق: فقال إن هنغاريا تعتبر أن الإجراءات التي اتخذها المجلس تجسد نشاطاً من أنشطة بناء السلام من أجل حماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وقال إن احترام حقوق الإنسان ليس في نظر هنغاريا مسألة قانونية وإنسانية محضة: فهي أيضاً جزء ملازم للأمن الدولي الجماعي. ولذا، فإنه لا بد من أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات حازمة للدفاع عن هذه الحقوق وحمايتها. وهو يرى أيضاً أن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في الآونة الأخيرة بشأن الترسانة العسكرية لدولة عضو شنت عدواناً إنما ترسي سابقة تستحق تأييداً بلا تحفظ. فتقييد قطع سلاح دولة معتدية وعدد جنودها، أو جيش معتد لم تعد تحكمه ضوابط سياسية، فضلاً عن نزع أسلحتهما بموجب نظام دولي للتحقق، إنما من شأنه، حسب رأيه، أن يكسب أنشطة مجلس الأمن بعداً جديداً وهاماً. وأضاف قائلاً إنه، في هذه اللحظة التاريخية، يتعين على العالم أيضاً أن يتصدى للتحدي الذي ينطوي عليه تفكيك آلات الحرب الضخمة والقوى العاملة المتصلة بها وتحويل الصناعات الحربية إلى استخدامات مدنية. ولاحظ أن مستقبل الدول المستقلة حديثاً في منطقة البلقان والاتحاد السوفياتي يتوقف إلى حد كبير على نجاح أو فشل هذا المسعى. واقترح أن يكون هناك أيضاً، إلى جانب هذه العملية، بعض الأفكار الخلاقة الجديدة. وترى هنغاريا أنه يجب النظر في فكرة قيام الأمم المتحدة بإنشاء قوة يمكن حشدها ونشرها في غضون مهلة قصيرة لأي منطقة منكوبة بالصراعات، وفقاً لمبادئ الميثاق ومقاصده [١٥].

وأشار وزير خارجية زمبابوي والمبعوث الخاص لرئيسها إلى أن عملية إنشاء النظام العالمي الذي تود الدول الأعضاء بناءه يجب أن تبدأ بإعادة النظر في الميثاق ذاته في سياق الظروف الدولية المتغيرة باعتبار أن مبادئه هي التي تحكمه، وقال إنه يفترض أن تسفر جهود الدول في هذا الصدد عن منظمة أكثر قوة وفعالية. وقال إنه ربما ليس ثمة ما هو أفضل لبناء نظام عالمي جديد من إعادة النظر في الميثاق، وتدارك أوجه القصور فيه وسد ثغراته التي أبانتها التطورات الجديدة، وتحديث ما تقادم عليه العهد من أحكامه بفعل الظروف الدولية الجديدة. فهو يلاحظ مثلاً أنه كانت هناك خلال أزمة الخليج تعديلات كبيرة في تطبيق المادة ٤٢ (الفصل السابع) فيما يتعلق بتنفيذ أعمال قمعية دولية مشتركة. ويضاف إلى ذلك، أن الأمم المتحدة وضعت عمليات لحفظ السلام ولصنع السلام هي من أنجح أنشطة المنظمة وأكثرها فعالية وإن كان الميثاق لا ينص عليها. وقال إنه يريد أن يقدم في هذا السياق بعض المقترحات الأوّلية بشأن ما يفكر فيه بلده من تغييرات يمكن إدخالها على الميثاق. ودعا إلى أن يتم على نحو أكثر تواتراً استخدام المادة ٤١ (الفصل السابع) المتصلة بالتدابير الجماعية التي لا تنطوي على استخدام القوة المسلحة، كالجزاءات الاقتصادية، لتأمين الامتثال لقرارات مجلس الأمن. غير أنه أشار إلى عدم كفاية المادة ٥٠ التي وضعت لإعطاء قدر من الحماية للبلدان الثالثة المتأثرة سلبياً من تلك الجزاءات. وشدّد على ضرورة وضع معايير واضحة لتحديد من الذي يستحق المساعدة، وترتيبات دائمة لتعبئة الموارد اللازمة لمساعدة الدول المتأثرة. واقترح أيضاً أن تخضع للمساءلة التامة أمام مجلس الأمن أي عمليات يضطلع بها في المستقبل لإنفاذ عمل قمعي مشترك، وأن تكون هذه العمليات ذات قاعدة تمثيلية عريضة. ومن رأيه أن بالإمكان تحقيق هذا الأمر بتعزيز المادة ٤٦ التي تعطى دوراً للجنة الأركان العسكرية؛ غير أن إعطاءها هذا الدور يتطلب توسيع عضويتها لتشمل أعضاءً غير دائمين. وينبغي أيضاً النظر في إمكانية توسيع المادة ٢٧ (٣) لتطبيقها على القرارات التي تتخذ بموجب الفصل السابع، كي تسحب من الأعضاء الذين لهم حق النقض إمكانية استخدام هذا الحق لمنع فرض جزاءات أو أي إنفاذ لعمل قمعي جماعي في صراع هم أحد أطرافه. وقال في معرض حديثه عن مسألة نزع السلاح، إن المنتدى المتعدد الأطراف التابع للمنظمة ربما يكون أفضل مكان لمعالجتها، وهذا ما يمكن تعزيزه باللجوء إلى المادة ٢٦ والمادة ٤٧ '١'، التي تخول للمجلس صلاحية إقرار نظام لتنظيم التسليح.

وواصل وزير خارجية زمبابوي حديثه، فأعرب عن رأي مؤداه أنه لما كان مجلس الأمن يتخذ قرارات بالغة الأهمية نيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي توسيع قاعدة تعبير هذا الجهاز عن إرادة سائر الأعضاء. وأشار إلى أن المجلس يمثل في الوقت الحاضر أقل من ١٠ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة، وأن مسألة التمثيل الجغرافي العادل ينبغي معالجتها هي أيضاً. وقال في معرض حديثه عن مسألة حقوق الإنسان إنه يرى أنه لا بد من أن يراعى عند وضع المبادئ الناظمة للعلاقات فيما بين الدول، كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ما تبذله الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من جهود لحماية حقوق الإنسان الأساسية للأفراد والفئات الاجتماعية المعرضين للخطر في دول معينة. واستشهد بالنهج الذي اتبع تجاه نظرية الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، فقال إن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على نحو متعمد وعلى

[١٤] المرجع نفسه، الصفحات ١٠٢ - ١١١.

[١٥] المرجع نفسه، الصفحات ١١٢ - ١٢٠.

نطاق واسع، أو وجود حالات الاضطهاد والقمع لم يعد يمكن السكوت عليه في أي مكان من العالم. وأضاف قائلاً إنه سيتم اللجوء إلى المجلس على نحو متزايد للتصدي لصراعات وحالات إنسانية ذات طابع داخلي قد تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. بيد أنه ينبغي ألّا تستخدم كذريعة لتدخل القوى الكبرى في الشؤون الداخلية المشروعة للدول الصغرى. غير أن الحاجة تدعو إلى التزام توازن دقيق بين حقوق الدول، بصيغتها المكرّسة في الميثاق، وحقوق الأفراد، بصيغتها المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأكد في ختام كلمته ضرورة تسبيق الدبلوماسية الوقائية التي تستدعي، على حد قوله، أن يضطلع الأمين العام بدور نشط يتفق مع ما تنص عليه المادة ٩٩ من الميثاق بشأن تنبيه المجلس إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد السلام والأمن الدوليين [١٦].

وتحدث الرئيس بصفته رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، فلاحظ في معرض إشارته إلى قرارات المجلس الأخيرة، أن العالم أصبح لديه الآن أداة فعّالة تدعم الأمن الجماعي. وقال إنها أداة لا تتسم بالكمال بعد، ولكنه يأمل في أن يشمر الاجتماع عن ساعد الجد لتعزيز الأمم المتحدة. وشدّد على الحاجة إلى التحرك على نحو نشط في مجالي الدبلوماسية الوقائية ومنع الأزمات. وقال في هذا الصدد إن على الأمين العام ألّا يتردد عن تنبيه المجلس إلى أي صراع محتمل، وأن على المجلس، بالإضافة إلى ذلك، أن يكون هو ذاته مستعداً في المستقبل لاستباق التوترات قبل ان تستفحل وتتحول إلى صراعات. وهو يعتبر أن صنع السلام وحفظ السلام يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب، وأنه ينبغي تعزيز قدرة المنظمة على تلبية الطلب على كليهما. وقال إنه يتوقع من الأمين العام أن يقدم أفكاره بشأن سبل إدراك هذه الغاية: ولعل الأمين العام يود أن يستعرض في تقريره دور الأمم المتحدة في تحديد ومعالجة أسباب انعدام الاستقرار والأزمات المحتملة، ويود أن يستعرض كذلك المساهمة التي ستقدمها الهيئات الإقليمية للمساعدة في عمل المجلس. وشدّد، علاوة على ذلك، على وجوب أن تتحرك جميع الدول الأعضاء بجد للحد من التسلح إذا ما أريد ضمان السلام والأمن الدوليين. وأوصى بعدة تدابير ملموسة ترمي إلى نزع السلاح وعدم الانتشار، وأعلن أن حكومته تعمل على تعزيز تدابير الرقابة على صادرات المواد والكائنات البيولوجية التي يمكن أن تحوّل عن أغراضها وتستخدم في صنع الأسلحة. وأردف قائلاً إن المملكة المتحدة تؤمن بأن على جميع الدول أن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية: وأن الحكم الرشيد هو أساس المجتمع المستقر والمزدهر. ولاحظ باستحسان أن عمليات حفظ السلام أصبحت الآن تشتمل في العادة على ترتيب للتحقق من إعمال حقوق الإنسان ولإجراء انتخابات حرة ونزيهة باعتبارهما عنصرين من عناصر التسويات السلمية، وأعرب عن أمله في أن تتواصل هذه الحال. وختم كلمته بالقول إنه يتعهد بأن تقدم حكومته كامل الدعم لتعزيز وتحسين قدرة الأمم المتحدة على التصدي للأزمات، والأزمات الناشئة، أينما يظهر خطرها [١٧].

واستعاد مهامه كرئيس لمجلس الأمن، وأدلى بالبيان التالي [١٨]:

فوضني أعضاء مجلس الأمن أن أدلي بالبيان التالي نيابة عنهم.

عقد مجلس الأمن اجتماعاً بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وذلك لأول مرة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وقد نظر أعضاء المجلس، ضمن إطار التزامهم بميثاق الأمم المتحدة، في ''مسؤولية مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين''.

يعتبر أعضاء مجلس الأمن اجتماعهم اعترافاً جاء في حينه بأن هناك ظروفاً دولية جديدة مؤاتية بدأ مجلس الأمن في ظلها يضطلع بفعالية أكثر بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

زمن التغيير

يعقد هذا الاجتماع في وقت يشهد تغييراً بالغ الأهمية. فقد بعث انتهاء الحرب الباردة الآمال في قيام عالم أكثر أمناً وإنصافاً وإنسانية. وأحرز تقدم سريع في كثير من مناطق العالم في تحقيق الديمقراطية وإقامة أشكال حكم متجاوبة، وكذلك في تحقيق المقاصد الواردة في الميثاق. ومن شأن إزالة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أن تشكّل إسهاماً كبيراً في هذه المقاصد والاتجاهات الإيجابية، بما في ذلك تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي العام الماضي، نجح المجتمع الدولي، تحت سلطة الأمم المتحدة، في تمكين الكويت من استعادة سيادتها وسلامتها الإقليمية، اللتين كانت قد فقدتهما نتيجة للعدوان العراقي. وتظل القرارات التي اتخذها مجلس الأمن أساسية لإقرار السلام والاستقرار في المنطقة ولا بد من تنفيذها تنفيذاً تاماً. وفي الوقت ذاته يساور أعضاء مجلس الأمن القلق للحالة الإنسانية للسكان المدنيين الأبرياء في العراق.

ويعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لعملية السلام في الشرق الأوسط التي يسر المضي فيها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، ويأملون أن تنتهي إلى خاتمة ناجحة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

وهم يرحبون بالدور الذي استطاعت الأمم المتحدة أن تقوم به بموجب الميثاق في التقدم نحو تسوية المنازعات الإقليمية التي طال أمدها، وسيعملون على إحراز مزيد من التقدم نحو حلها. وهم يثنون على المساهمة القيّمة التي تقوم بها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، العاملة الآن في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

ويلاحظ أعضاء المجلس أن مهام الأمم المتحدة لحفظ السلام قد زادت واتسع نطاقها بشكل كبير في السنوات الأخيرة. فعمليات مراقبة الانتخابات والتحقق من احترام حقوق الإنسان وإعادة اللاجئين إلى وطنهم، جزء لا يتجزأ من الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لصون السلام والأمن الدوليين في تسوية المنازعات الإقليمية، بناءً على طلب الأطراف المعنية أو بموافقتها. وهم يرحبون بهذه التطورات.

كما يدرك أعضاء المجلس أن التغيير، وإن يكن محل ترحيب، قد أتى بمخاطر جديدة تهدد الاستقرار والأمن، فمن بين أكثر المشاكل حدة ما يكون منها نتيجة لتغيير هياكل الدول. وسوف تحظى كافة الجهود التي تبذل لتحقيق السلام والاستقرار والتعاون أثناء هذه التغييرات بتشجيع أعضاء المجلس.

ومن ثم فإن المجتمع الدولي يواجه تحديات جديدة في السعي لإحلال السلام. ويتوقع جميع الدول الأعضاء من الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في هذه المرحلة الحاسمة. ويؤكد أعضاء المجلس أهمية تعزيز وتحسين أداء الأمم المتحدة لزيادة فعاليتها. وقد عقدوا العزم على الاضطلاع بمسؤولياتهم كاملة داخل الأمم المتحدة في إطار الميثاق.

إن عدم نشوب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول ليس في حد ذاته ضماناً للسلام والأمن الدوليين. فقد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والإيكولوجية تشكّل تهديداً للسلام والأمن. ومن الضروري أن تولي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل أولوية عليا لحل هذه المسائل من خلال العمل عن طريق الأجهزة المناسبة.

[١٦] المرجع نفسه، الصفحات ١٢١-١٣٤.

[١٧] المرجع نفسه، الصفحات ١٣٥-١٤٠.

[١٨] S/23500.

الالتزام بالأمن الجماعي

يتعهد أعضاء مجلس الأمن بالالتزام بالقانون الدولي وبميثاق الأمم المتحدة. وينبغي حل جميع المنازعات بين الدول سلمياً وفقاً لأحكام الميثاق. ويؤكد أعضاء المجلس من جديد التزامهم بنظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق، لمعالجة الأخطار التي تهدد السلام، وعكس مسار أعمال العدوان.

ويُعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء أعمال الإرهاب الدولي ويؤكدون الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بالتصدي لجميع هذه الأعمال على نحو فعّال.

صنع السلام وحفظ السلام

تعزيزاً لفعالية هذه الالتزامات ولكي تتيسر لمجلس الأمن وسائل الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين، استقر رأي أعضاء المجلس على النهج التالي.

يدعو أعضاء المجلس الأمين العام إلى إعداد تحليله وتوصياته بشأن سبل تعزيز وزيادة كفاءة قدرة الأمم المتحدة، في إطار أحكام الميثاق، على الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام، لكي توزع على أعضاء الأمم المتحدة بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٢.

ويمكن أن يشمل التحليل والتوصيات المقدمة من الأمين العام دور الأمم المتحدة في تحديد الأزمات المحتملة ومناطق عدم الاستقرار فضلاً عن المساهمة التي تقدمها المنظمات الإقليمية، في مساعدة المجلس على أداء أعماله وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. كما يمكن أن يشمل ذلك ضرورة توفير الموارد الكافية، المادية والمالية. ويمكن للأمين العام أن ينتفع بالدروس المستفادة من بعثات الأمم المتحدة الأخيرة لحفظ السلام في التوصية بسبل لجعل تخطيط الأمانة العامة وعملياتها أكثر فعالية. ويمكنه أن ينظر أيضاً في كيفية زيادة الاستفادة من مساعيه الحميدة، ومن مهامه الأخرى بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

نزع السلاح وتحديد الأسلحة وأسلحة الدمار الشامل

في حين يدرك أعضاء المجلس إدراكاً تاماً مسؤوليات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى في ميادين نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشارها فهم يؤكدون من جديد المساهمة الحاسمة التي يستطيع التقدم في هذه المجالات أن يسهم بها في صون السلام والأمن الدوليين. ويعربون عن التزامهم باتخاذ خطوات محددة لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في هذه المجالات.

ويؤكد أعضاء مجلس الأمن ضرورة أن تقوم جميع الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح؛ وأن تمنع انتشار كافة أسلحة الدمار الشامل بجميع جوانبه؛ وأن تتجنب تكديس ونقل الأسلحة على نحو مفرط ومخل بالاستقرار؛ وأن تسوي بالوسائل السلمية أي نزاع في هذه المسائل يهدد أو يعطل المحافظة على الاستقرار الإقليمي والعالمي. ويؤكدون أهمية قيام الدول المعنية في وقت مبكر بالتصديق على جميع الترتيبات الدولية والإقليمية للحد من الأسلحة وتنفيذها، لا سيما المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدات الأسلحة التقليدية في أوروبا.

ويشكّل انتشار كافة أسلحة الدمار الشامل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ويلتزم أعضاء المجلس بالعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث هذه الأسلحة وإنتاجها وباتخاذ الإجراءات المناسبة لبلوغ هذه الغاية.

وفيما يتعلق بالانتشار النووي، ينوهون بأهمية القرار الذي اتخذته بلدان كثيرة بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ويؤكدون الدور الأساسي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الفعّالة تماماً، في تنفيذ هذه المعاهدة، وكذلك أهمية التدابير الفعّالة للرقابة على الصادرات. وسيتخذ أعضاء المجلس التدابير المناسبة في حالة أي انتهاكات تخطرهم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية يؤيد أعضاء المجلس جهود المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسميّة وتدمير تلك الأسلحة المعقود في جنيف من ٩ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ للتوصل إلى اتفاق بشأن عقد اتفاقية شاملة بنهاية عام ١٩٩٢، بما في ذلك نظام للتحقق، من أجل حظر الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يحيطون علماً بتصويت الجمعية العامة المؤيد لوضع سجل في الأمم المتحدة لعمليات نقل الأسلحة، وذلك كخطوة أولى، ويدركون في هذا الصدد أهمية قيام جميع الدول بتزويد الأمم المتحدة بجميع المعلومات المطلوبة في قرار الجمعية العامة.

*

* *

وفي الختام، يؤكد أعضاء مجلس الأمن، عزمهم على البناء على مبادرة عقد اجتماعهم بغية تأمين إحراز تقدم إيجابي في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ويوافقون على أن للأمين العام للأمم المتحدة دوراً حاسماً يقوم به. ويعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم العميق للأمين العام السابق، سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار، لمساهمته البارزة في أعمال الأمم المتحدة التي توجت بتوقيع اتفاق السلام في السلفادور. ويرحبون بالأمين العام الجديد سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي، ويحيطون علماً مع الارتياح بعزمه على تعزيز وتحسين أداء الأمم المتحدة ويتعهدون بتقديم دعمهم الكامل له، وبالعمل معه ومع معاونيه على نحو وثيق لبلوغ أهدافهم المشتركة، بما فيها زيادة كفاءة وفعالية منظومة الأمم المتحدة.

ويتفق أعضاء المجلس في أن لدى العالم الآن أفضل فرصة لتحقيق السلام والأمن الدوليين منذ تأسيس الأمم المتحدة. ويتعهدون بالعمل في تعاون وثيق مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لبلوغ ذلك ولمعالجة كافة المشاكل الأخرى التي تتطلب استجابة جماعية من جانب المجتمع الدولي، وخاصة المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بصورة عاجلة. وهم يدركون أن السلام والرخاء لا ينفصمان وأن السلام والاستقرار الدائمين يتطلبان تعاوناً دولياً فعّالاً من أجل القضاء على الفقر والعمل على توفير حياة أفضل للجميع في ظل حرية أكبر.